

فهرس (تابع)

قرار مؤرخ في 22 ربيع الاول عام 1405 الموافق 15 ديسمبر سنة 1984، يتضمن احداث اللجان المتساوية الاعضاء المختصة ببعض أسلاك موظفي وزارة التعمير والبناء والاسكان العاملين في الادارة المركزية. 2395

قرار مؤرخ في 22 ربيع الاول عام 1405 الموافق 15 ديسمبر سنة 1984 يتضمن احداث اللجان المتساوية الاعضاء المختصة ببعض أسلاك موظفي وزارة التعمير والبناء والاسكان العاملين في الادارة المركزية. 2396

مرسوم رقم 84 - 396 مؤرخ في 29 ربيع الاول عام 1405 الموافق 22 ديسمبر سنة 1984 يتضمن احداث سلك للتقنيين المساعدين في الاعلام الآلي بوزارة التعمير والبناء والاسكان. 2393

مرسوم رقم 84 - 397 مؤرخ في 29 ربيع الاول عام 1405 الموافق 22 ديسمبر سنة 1984 يتضمن احداث سلك للاعوان التقنيين في جمع المعلومات الخاصة بالاعلام الآلي بوزارة التعمير والبناء والاسكان. 2394

مراسيم، قرارات، مقررات

والمعلق بتأسيس محيط لحماية المنشآت والهياكل الاساسية.

- وبمقتضى المرسوم المؤرخ في 20 محرم عام 1402 الموافق 6 نوفمبر سنة 1982 والمتضمن احداث هياكل الامع الوقائي ومهامها وتنظيمها على مستوى مؤسسات الدولة.

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : تعد نقاطا حساسة العمارات والمباني والاملاك المنقولة التي تمثل أهمية خاصة على صعيد الاعمال السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية.

وتنطوى النقطة الحساسة على الاجزاء او التركيبات التي تكون بالغة الحساسية ويكون تحطيمها عائقا لاداء المهمة المسندة الى هذه النقطة الحساسة.

المادة 2 : تسطر قواعد أمع خاصة للوقاية مع الاخطار والاعتداءات التي تمس الاملاك المنقولة والعقارية المذكورة في المادة الاولى أعلاه.

وزارة الدفاع الوطني

مرسوم رقم 84 - 385 مؤرخ في 29 ربيع الاول عام 1405 الموافق 22 ديسمبر سنة 1984 يحدد التدابير المخصصة لحماية التركيبات والمنشآت والوسائل.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الدفاع الوطني،

- وبناء على الميثاق الوطني،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III -

IO و I52 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 368 المؤرخ في 4 صفر عام 1403 الموافق 20 نوفمبر سنة 1982 والمتضمن مهام المديرية المركزية للامن العسكري،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم وتشكيل الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 105 المؤرخ في 11 شعبان عام 1404 الموافق 12 مايو سنة 1984

المادة 3 : يجب على هيكّل الامن الوقائي الموضوع لدى النقطة الحساسة أن يمسك تصميميا وصفيا لمختلف التركيبات التي تساعد على أداء عمل هذه النقطة.

المادة 4 : تصنف النقاط الحساسة السالفة الذكر تبعا لاهميتها الاستراتيجية كما يأتي :

المادة 8 : يتمثل التحديد المادي للنقاط الحساسة في حوزة تجسدها وجوبا اشارات اصطلاحية تضبط السلطة المخولة مقاييسها وتوافق عليها.

المادة 9 : يخضع لتنظيمات خاصة دخول الاشخاص والسيارات الى أحد الميخات الامنية التابع لاحدى النقاط الحساسة، كما يخضع مرورهم داخل هذه النقاط وخارجها للتنظيمات نفسها.

المادة 10 : تحدد، عند الحاجة بنصوص لاحقة، كيفيات تطبيق أحكام هذا المرسوم.

المادة II : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 29 ربيع الاول عام 1405 الموافق 22 ديسمبر سنة 1984 .

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 84 - 386 مؤرخ في 29 ربيع الاول عام 1405 الموافق 22 ديسمبر سنة 1984 يتضمن احداث اللجنة الوطنية لتصنيف النقاط الحساسة وتحديد مهامها.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الدفاع الوطني،

- وبناء على الميثاق الوطني،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III -

IO و I52 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - I2 المؤرخ في

I9 ربيع الثاني عام I404 الموافق 22 يناير سنة 1984

والمتضمن تنظيم وتشكيل الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 385 المؤرخ في

29 ربيع الاول عام I405 الموافق 22 ديسمبر سنة

المادة 3 : يجب على هيكّل الامن الوقائي الموضوع لدى النقطة الحساسة أن يمسك تصميميا وصفيا لمختلف التركيبات التي تساعد على أداء عمل هذه النقطة.

المادة 4 : تصنف النقاط الحساسة السالفة الذكر تبعا لاهميتها الاستراتيجية كما يأتي :

(أ) ترتب في الصنف «أ» النقاط الحساسة التي ينقص عدم قدرتها على العمل مع الطاقة السياسية والاقتصادية أو العسكرية للامة،

(ب) ترتب في الصنف «ب» النقاط الحساسة التي يؤدي فقدانها الكلي أو الجزئي الى عواقب خطيرة على طاقة الامة، ويتطلب تعويضها آجالا طويلة الى حد ما،

(ج) ترتب في الصنف «ج» النقاط الحساسة التي يؤدي فقدانها الكلي أو الجزئي ضررا بالاقتصاد الوطني.

المادة 5 : تتولى هيئة تحدد اختصاصاتها وتنظيمها فيما بعد اعداد فهرس وطني للنقاط الحساسة، كما تضبط زيادة على ذلك باستمرار الفهرس المذكور وتتابعه.

المادة 6 : تتمثل حماية النقاط الحساسة والنقاط البالغة الحساسية في اتقاء الاعتداءات التي يحتمل أن تأتي مع داخل هذه النقاط أو مع خارجها، وفي اتخاذ التدابير الوقائية ومراقبة تطبيقها لتحديد الاجراءات الامنية الكفيلة بالوقاية مع الاخطار التي قد تمس هذه النقاط.

وتتولى السلطة المخولة اعداد مخطط وطني لحماية النقاط الحساسة تضمنه تلك الاجراءات. وتحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بنص لاحق.

المادة 7 : ينشأ محيط أمنى حول كل نقطة مع النقاط الحساسة، يتجسد في المجال البرى والجوى أو البحرى، الذى تحده السلطة المخولة، وتكون الميخات الامنية موضوع حماية بعيدة بواسطة اجراءات ملائمة تستهدف عند الحاجة منع التحليق والملاحة والمرور واقامة المسكن وكذلك منع جميع